

28 August 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٦٩

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد هيلموت هوفمان (ألمانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.12-63984 280114 290114



* 1 2 6 3 9 8 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٦٩ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نبدأ أعمالنا الرسمية، اسمحوا لي أن أرحب بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمامات في ميدان نزع السلاح لعام ٢٠١٢، الذين سيتابعون جلستنا لهذا اليوم. كما أود أن أرحب كثيراً بالأمين العام للمؤتمر، الذي يحضر معنا مرة أخرى هذا اليوم؛ ويسعدني ذلك كثيراً. وقبل أن نبدأ أعمالنا، أود أن أعطي الكلمة لممثل كازاخستان، الذي يود تقديم إعلان بشأن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

السيد تيلوبيردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أرحبوا أن تقبلوا تهنئتي بمناسبة توليكم لمنصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدنا واستعداده للتعاون الوثيق معكم من أجل البحث عن سبيل لخروج المؤتمر من المأزق الراهن. كما أعرب عن تقديري للجهود الحثيثة التي بذلها من سبقوكم في تولي هذا المنصب خلال فترات ولاياتهم.

وقبل بدء مناقشات هذا اليوم، أود أن أهنيكم جميعاً بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي سيحتفل به غداً، ٢٩ آب/أغسطس. واسمحوا لي أن أذكر بأن الجمعية العامة اعتمدت خلال دورتها الرابعة والستين في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ القرار ٣٥/٦٤ الذي يعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وكما تعلمون، فقد أيدت مبادرة كازاخستان بالإجماع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينم هذا عن وجود التزام ثابت لدى المجتمع الدولي باتخاذ مزيد من الإجراءات لمناهضة التجارب النووية.

ويهدف تعهدنا إلى تحفيز جهود جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني وسلك الدبلوماسية العامة ووسائل الإعلام، في تعزيز الوعي والتثقيف بالعواقب المريعة للتفجيرات النووية. كما يخدم هدفنا المشترك المتمثل في العيش في عالم خال من الأسلحة النووية. و٢٩ آب/أغسطس هو اليوم الذي قررت فيه كازاخستان إغلاق موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية. ويزكرنا هذا اليوم بمدى هشاشة عالمنا وبالخطر الحقيقي الذي تشكله الأسلحة النووية.

ومنذ عام ١٩٤٩، وعلى مدى أربعة عقود، فجرت حكومة الاتحاد السوفياتي السابق أكثر من ٤٥٦ قنبلة ذرية في موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية. ويشكل ذلك ثلث التجارب النووية التي أجرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية مجتمعة منذ عام ١٩٤٥. وقد تأثر بمخلفات التجارب النووية نحو مليون ونصف شخص وتأثرت بالإشعاع منطقة ضخمة يعادل حجمها مساحة ألمانيا.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، قال الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، خلال زيارته إلى موقع سيميالاتينسك السابق للتجارب النووية:

في عام ١٩٩١، أظهر الرئيس نازارباييف قدرة قيادية استثنائية بإغلاق هذا الموقع للتجارب النووية في سيميبيالاتينسك وإبعاد الأسلحة النووية من كازاخستان. وقد شكلت هذه المسألة خطوة تنم عن التبصر وإعلاناً حقيقياً للاستقلال. واليوم، يشكل هذا الموقع رمزاً لترع السلاح وللأمل في المستقبل. وتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية أولوية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة، وأكثر مطامح البشرية إثارة للحماس.

واحتفاءً بالذكرى الثالثة لليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تستضيف كازاخستان حالياً منتدى استانا - سيميبيالاتينسك لعام ٢٠١٢ المعنون "من حظر التجارب النووية إلى عالم خال من الأسلحة النووية" كما تستضيف أكثر من ٢٠٠ مندوب من ٧٥ بلداً. ومعظم المشاركين برلمانيون ورؤساء منظمات دولية وأكاديميون وخبراء ونشطاء معروفون من منظمات غير حكومية.

وتشارك الوفود هذا اليوم في الأنشطة المنظمة في موقع سيميبيالاتينسك للتجارب النووية والمركز الوطني للبحوث النووية في مدينة كورتشاتوف. وغداً، سيلقي رئيس كازاخستان، السيد نازارباييف، خطاباً في حفل افتتاح المؤتمر في استانا. وسيُنظَّم أيضاً عدد من الأنشطة المواضيعية الجانبية.

وسيركز المنتدى على مسألتين نزع السلاح النووي وبرنامج عدم الانتشار، وستولى الأهمية القصوى لمسألة حظر التجارب النووية وللعواقب الإنسانية والبيئية والاقتصادية للتفجيرات النووية. ومن بين أولويات المنتدى كذلك التعاون في المسائل الأمنية والتخلي عن سياسات الردع النووي ومنح الضمانات الأمنية السلبية.

إن كازاخستان، باستضافتها لهذا النوع من الاجتماعات السنوية الدولية، تواصل التشجيع على زيادة المساعي المتعددة الأطراف الرامية إلى تجريم أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، وبالدرجة الأولى الأسلحة النووية، فضلاً عن ضمان الدعم الأوسع نطاقاً لوضع نظام لحظر التجارب النووية.

كما أود أن أعلن أن حكومة كازاخستان أطلقت مؤخراً، في ٢٢ آب/أغسطس، حملة دولية جديدة بعنوان "أتوم (ATOM)". ويعني هذا المختصر "حظر التجارب النووية رسالتنا". وقد عيّن السيد كاريبيك كويوكوف، الذي عانى من آثار التجارب النووية في كازاخستان، سفيراً فخرياً للمشروع. والهدف الرئيسي لهذه الحملة هو الحد من الخطر النووي والتوعية بالآثار المدمرة للتفجيرات النووية وتعزيز دعم جميع الدول لحملة مناهضة التجارب النووية.

ويدير المشروع موقعه الإلكتروني ووسائطه الاجتماعية حيث يمكن الاطلاع على وثائق ذات صلة وإعلانات تلفزيونية قصيرة وغير ذلك من المعلومات والمقالات والروابط.

وستتيح من خلال الشبكات الاجتماعية القائمة من قبيل الفيسبوك وتويتر وغوغل إمكانية الحوار المباشر بين ضحايا التجارب النووية والمنظمات غير الحكومية وملايين الأشخاص العاديين.

ونحث داعمي مشروع أتوم ومتابعيه على توقيع عريضة لوقف تجارب الأسلحة النووية. وستقدّم هذه الوثيقة إلى رؤساء الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك إلى حكومات البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وستعمم بعثة بلدي في وقت لاحق من هذا اليوم عرضاً قصيراً بشأن مشروع أتوم على أعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف، بما في ذلك الدول الأعضاء والمراقبة في مؤتمر نزع السلاح والمنظمات الدولية وغير الحكومية.

وبدعمكم، طبعاً، يمكن أن يصبح مشروع أتوم حملة مؤثرة لتغيير العالم وتأمين المستقبل للأجيال القادمة. ونحثكم جميعاً على التحالف من أجل عالم آمن من الخطر النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كازاخستان، السفير تيليوبيردي، على كلمته، واسمحوا لي أن أضيف أنني أعتقد أنه من المناسب جداً تذكيرنا في هذا الحفل أيضاً باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

وكما تذكرون بالتأكيد، اضطرت خلال الجلسة العامة الماضية المتعلقة بمسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر إلى رفع الجلسة بسبب تأخر الوقت. غير أنه، عندما رفعها، كان لا يزال على قائمتي المتكلمون باسم البلدان التالية: الجزائر ونيجيريا وجمهورية إيران الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الصين وكندا تناول الكلمة بشأن المسألة ذاتها. وبالتالي، فقبل الانتقال إلى المسألة قيد النظر هذا اليوم، أي النظر في التقرير السنوي إلى الجمعية العامة واعتماده، سأفسح المجال لمثلي هذه البلدان لإلقاء بياناتهم بشأن مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر.

ولكنني أود قبل ذلك أن ألفت الانتباه إلى منشور مفيد أصدره للتو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويتضمن ورقات أتيحت لرؤساء دورة هذا العام للاستعانة بها في مقدماتهم للمناقشات المواضيعية في إطار جدول الأنشطة. وكما تلاحظ مديرة المعهد، السيدة تيريزا هيتشيتز، عن صواب في توطئة هذا المنشور، فلا تُطْلَع هذه الورقات حديثي العهد بأعمال مؤتمر نزع السلاح على الكيفية التي صيغت بها المسائل الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال على امتداد السنوات فحسب، بل تسلط الضوء كذلك على المسائل المعقدة المطروحة. وقد وُضِع المنشور في علب صناديق المراسلات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين، ولا نزال بصدد موضوع إعادة تنشيط أعمال المؤتمر. وأعطي الكلمة لممثل الجزائر ليستأنف كلمته حيث اضطر، للأسف، لقطعها في الجلسة العامة الماضية. السيد خليف، لكم الكلمة.

السيد خليف (الجزائر): شكراً السيد الرئيس، يود الوفد الجزائري أن يبدأ كلمته من البداية وليس من النقطة التي انتهى إليها في الجلسة الماضية. بادئ ذي بدء يود الوفد الجزائري أن يُعرب لكم، السيد الرئيس، عن تمانيه الحارة بمناسبة توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن يُعرب لكم أيضاً، بهذه المناسبة، عن دعمه التام لكم ويتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم. ونود بالمناسبة نفسها أيضاً أن نخيي الجهودات القيّمة التي بذلها سلفكم، سفير فرنسا، أثناء توليه مسؤولية رئاسة المؤتمر وكافة أعضاء وفده لما بذلوه من مجهودات. ونود أيضاً السيد الرئيس أن ننضم إليكم بأن نرحب بالمشاركين ببرنامج الأمم المتحدة للتدريب في مجال نزع السلاح وأيضاً أن نشاطر ما جاء في النداء والكلمة القيّمة لسعادة سفير كازاخستان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية. إن الجزائر التي كانت رغماً عنها مسرحاً لتجارب نووية لا زالت آثارها بادية حتى الآن على الإنسان والطبيعة، تقيّم مثل هذه المناسبة التي تؤكد ضرورة وقف التجارب النووية كخطوة وكمساهمة في اتجاه نزع السلاح النووي.

(تكلم بالفرنسية)

كما يود وفد الجزائر أن يعيد اليوم تأكيد موقفها بشأن الموضوع قيد النقاش، أي إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد حددت الجزائر موقفها بشأن هذا الموضوع في مناسبات عدة سابقة. وتود أولاً وقبل كل شيء إعادة تأكيد التزامها لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

إن الظروف الأمنية الدولية والأخطار والتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تحفزه على استئناف عمله بصورة عاجلة. إن حالة جمود المؤتمر وشلله التي طال أمدها تعرّضه للخطر وتشكك في جدواه. ومن المفترض أن يحفزنا هذا الوضع على العمل بتناغم بغية إحراز التقدم سوياً في عملنا إذا أردنا حقاً أن نحافظ على أهمية المؤتمر ومصداقيته باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وتأتي الجولة الثانية من المناقشات بشأن هذا الموضوع في وقت مناسب للمعالجة الموضوعية لأسباب المأزق السائد في المؤتمر وللتفكير، بالقدر الواجب من الشعور بالمسؤولية، في السبيل الواجب اتباعه لضمان أن يتمكن المؤتمر من أداء ولايته.

ويقتضي فهم الوضع السائد في مؤتمر نزع السلاح تحليلاً عميقاً للعلاقات المتغيرة بين ولايته وبيئته ونظامه الداخلي، بما في ذلك إطاره المؤسسي. وينبغي أن تأخذ هذه العملية في

الاعتبار ولايات الهيئات الموازية ومحافل التفاوض الأخرى التي يمكن أن تؤثر مجالات نشاطها بشكل مباشر على أداء المؤتمر.

لقد قُدمت تفسيرات وتوضيحات ومقترحات حلول شتى لتبرير هذا الوضع، وذلك تماشياً مع مختلف مخططات المجموعات المختلفة من الدول الأعضاء.

ويرى وفد بلدي، حالة الشلل السائدة في المؤتمر ليست ناتجة في جوهرها النهج المعتمد. فالسبب الرئيسي، كما أشار إليه على نحو صحيح المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في الوثيقة A/66/125 المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، هو عدم وجود الإرادة السياسية علاوة على عدة عوامل سياسية ناتجة بالأساس عن تباين آراء الدول ومجموعات الدول الأعضاء بشأن تحديد الأولويات وكيفية إقامة توازن بين الولايات فيما يتعلق بعناصر برنامج العمل، وبخاصة في مجال نزع السلاح النووي.

ويجدر التذكير بأن مؤتمر نزع السلاح أنشئ في عام ١٩٧٨ خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية تنشيط آلية نزع السلاح في ذلك الحين. وتمثلت ولايته في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح بغرض تيسير تنفيذ برنامج العمل المعتمد خلال تلك الدورة، الذي شكّل نزع السلاح النووي أولويته القصوى. ومنذئذ، اعتمدنا اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تدخل بعد حيز النفاذ، رغم النداءات المستمرة. وقد ذكرنا سفير كازاخستان هنا هذا اليوم بأهمية هذه المعاهدة.

وما عدا هذين الاستثناءين، لم يحرز المؤتمر أي تقدم في ميدان نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، حصل بسبب مواقف بعض القوى النووية تأخرٌ في تنفيذ التدابير المنهجية والتدرجية لإزالة الترسانات النووية بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وبالتالي، ليس مؤتمر نزع السلاح سبب المأزق بل رهينة عدم وجود الإرادة السياسية، وقد توقفت بسبب جموده عملية نزع السلاح النووي برمتها.

ويمكن بلا شك إدخال بعض التعديلات البسيطة على الطريقة التي يعمل بها المؤتمر، ولكن النظر من هذه الزاوية في مسألة إيجاد مخرج للمأزق السائد في المؤتمر، وذلك، على سبيل المثال، بتنقيح النظام الداخلي لحصر نطاق قاعدة توافق الآراء على المسائل الموضوعية، قد يضلنا عن جادة الصواب. لقد عمل مؤتمر نزع السلاح في الماضي بموجب النظام الداخلي نفسه ووفق الاختصاصات ذاتها المخولة لنا حالياً.

كما أن قاعدة توافق الآراء وسيلة لحماية المصالح الأمنية الوطنية بطريقة تساوي بين جميع الدول ولا تقتصر على أقواها. ومن حيث المبدأ، تضيف هذه القاعدة، بمراعاتها للمصالح الأمنية للجميع، المشروعية على المعاهدة المبرمة وتضمن عالميتها وفعاليتها.

ويمكن أن ننظر أيضاً في مسألة إدخال بعض التعديلات على أساليب عمل المؤتمر، وذلك، على سبيل المثال، باعتماد برنامج عمل مبسط ومرن لا يقتضي بالضرورة إنشاء هيئات فرعية ذات ولايات مفصلة. وهذا الخيار، الذي ينبغي التذكير بأن السفير بيدرو أويارسي من شيلي قد دافع عنه خلال فترة ولايته كرئيس للمؤتمر وذكر به بفصاحة في الجلسة السابقة في الأسبوع الماضي سفير الأرجنتين وممثل الاتحاد الروسي وسفراء آخرون، هو وسيلة لإبقاء مؤتمر نزع السلاح نشيطاً. ويمكن أن تساعد المناقشات الجارية في هذا الإطار في إيجاد الظروف السياسية والتقنية اللازمة.

ومن شأن هذا النهج أن يمكننا من إبقاء مؤتمر نزع السلاح نشيطاً، وقد تساهم المناقشات الجارية في هذا الإطار في إيجاد الظروف السياسية والتقنية اللازمة لإجراء مفاوضات في المستقبل. ولهذا الغرض، يمكن النظر في مسألة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لإعداد الأساس التقني لتوافق الآراء بشأن صكوك نزع السلاح.

غير أن هذا النهج لا يوفر أي ضمانات بأن تبدأ المفاوضات أو يتحسن أداء مؤتمر نزع السلاح. كما يوجد خطر ازدواج الجهد والتداخل بين مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وهي، بحكم وظيفتها، هيئة تداولية.

وفيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر، لا نرى بأي حال من الأحوال أن الزمن قد عفا على بنوده التي تقوم على أساس "الأولويات العشر" وتركز على الخطر النووي. فلا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية، ولا بد من درء هذا الخطر.

ومن المهم في هذا السياق أن نتساءل بخصوص أثر القرار التاريخي، الذي أُتخذ في عام ١٩٩٥، بتمديد معاهدة عدم الانتشار فترة غير محددة وبخصوص متغيرات الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، بما في ذلك في إطار المؤتمر. كما ينبغي أن نتساءل، على وجه التحديد، عما إذا كانت الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، بعد مرور ١٧ سنة على ذلك المؤتمر التاريخي، توازي التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية، كما كررته في ذلك الوقت، بأن تمضي قدماً بشكل منهجي وتدرجي في اتجاه خفض الأسلحة النووية إجمالاً لإزالتها في نهاية المطاف.

وقبل مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وبعده مباشرة، لمسنا وجود اهتمام متجدد بالوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتضم القرارات التي اعتمدت خلال ذلك المؤتمر تدابير مهمة ننتظر تنفيذها. ولكننا نلاحظ في الآن ذاته أن هذا التقدم يتناقض واستمرار وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النووية التي تخدم مذاهب الردع النووي غير المؤاتية لنزع السلاح النووي.

إن وفد الجزائر يدرك صدق إعلانات أولئك الذين يسعون إلى إنقاذ مشروع نزع السلاح بالدعوة إلى انتهاج سبل بديلة إن استمر الجمود في مؤتمر نزع السلاح. غير أن

الجزائر تعتقد أن خيبة الأمل إزاء جمود المؤتمر ينبغي ألاّ تحجب فعالية النهج المتعدد الأطراف الذي يعتمد كوسيلة لمواجهة الأخطار جماعياً. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألاّ تؤدي بنا إلى منحى قد يهدم الإنجازات المحرزة دون أن يمنحنا الفرصة لتحقيق أهدافنا؛ فلا يجدي تعديل أساليب عمل المؤتمر والتحول إلى آليات أخرى وطرح جدول الأعمال الحالي للنقاش لإزالة الأسباب الجذرية للمشاكل أو، على وجه الخصوص، لإبرام صكوك متعددة الأطراف تستفيد من إرساء الأسس السياسية اللازمة.

وفي هذا السياق، ولكي تنجح جهودنا، ينبغي أن نقوم بها في إطار مسعى موحد يعالج مسائل الأمن الجماعي ويشمل جميع الأخطار الأمنية والمصالح الأمنية للجميع ويقوم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

وفي هذا السياق، لا يزال وفد الجزائر يعتقد أن المقرر CD/1864، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩، يشكل أساساً جيداً لإيجاد مخرج من المأزق السائد في المؤتمر. وكما أكد وفد الجزائر في عدة مناسبات، ليس هذا المقرر مشروعاً نهائياً بل يمكن تحسينه بما يزيل العقوبات التي تمنع تنفيذه ويفضي إلى التزام جماعي بمضمونه.

لقد شكّل المقترح الذي قدمته مصر هذا العام والمقترحان اللذان قدمتهما بيلاروس والبرازيل في عام ٢٠١٠ محاولات للمضي في هذا الاتجاه، ولكنها لم تفض إلى توافق الآراء لأن الظروف لم تكن مناسبة بعد. ولذا، سيدي الرئيس، نحثكم على مواصلة جهودكم، بالتشاور مع الرئيس المقبل لدورة عام ٢٠١٣، من أجل تيسير توافق الآراء وبرنامج العمل على أساس المقرر CD/1864 والجهود المتعددة التي أعقبته.

وإذا استمرت الخلافات التي تمنع مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته، سيلزم في ظلنا الدعوة إلى دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح من أجل بناء توافق آراء بشأن الأولويات في مجال نزع السلاح والآليات المتعددة الأطراف لترع السلاح، بما في ذلك العلاقة بين الهيئات التداولية ومؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة لإجراء المفاوضات.

وأخيراً، سيدي الرئيس، تصادف رئاستكم فترة يتعين علينا فيها مناقشة واعتماد تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعنا بها خلال دورة عام ٢٠١٢ والتي لم نتمكن، للأسف، من تنفيذ قرارات الجمعية العامة الكثيرة التي أحالها إلينا الأمين العام في بداية الدورة وبشأن النتائج المحرزة التي نأسف على أنها ليست مشجعة.

لقد قرأ وفد الجزائر مشروع تقريركم. ونود أن نشكركم عليه وأن نؤكد لكم أننا ندعمه وأن جميع أعضاء المؤتمر مسرورون به وأنها بالتالي سوف نعتمده.

وعلى العموم، يعتبر وفد الجزائر هذا المشروع محاولة لعكس أنشطة المؤتمر بطريقة واقعية، كما يقتضي النظام الداخلي. غير أنه يمكن تحسين نصه حتى يوضح وضع جدول

المناقشات الذي قدمه سفير إثيوبيا بوصفه رئيس المؤتمر في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1 ويعكس على نحو أفضل مضمون المناقشات بشأن مختلف المواضيع، بما في ذلك المتعلقة منها ببرنامج العمل والآراء التي أعربت عنها الوفود ومجموعات الوفود بشأن هذا الموضوع طوال الدورة. وبالفعل، وفي مسعى لإخراجنا من المأزق الذي تتخبط فيه المشاورات، كررت وفود عديدة دعمها للمقرر CD/1864. كما أيدت بعض الوفود مسألة الشكل المبسط لبرنامج العمل. ويمكن بالتأكيد عكس هذه الجهود والمبادرات في تقريركم، سيدي الرئيس. كما قدّمت اقتراحات لإعادة تنشيط أعمال المؤتمر، ويمكن أيضاً عكس هذه الأفكار في التقرير، ولو بشكل يتوافق والنظام الداخلي.

سيدي الرئيس، إن وفد الجزائر يؤكد لكم دعمه الكامل وسيشارك في المشاورات المزمع عقدها بشأن موضوع مشروع التقرير سيقدم إليكم اقتراحات خطية لتيسير الاتفاق بشأنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على كلمته، وقبل أن أعطي الكلمة لممثل نيجيريا، أطلب منكم أن تركزوا كلماتكم الآن على مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر. وسنعالج موضوع التقرير بوصفه البند الثاني من جدول أعمالنا لهذا اليوم. وأعطي الكلمة الآن للسيد لارو، ممثل نيجيريا.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة يتناول فيها وفد نيجيريا الكلمة خلال فترة رئاستكم، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعمنا.

إن عجز مؤتمر نزع السلاح الذي طال أمده عن العمل وفق الولاية التي أناطته بها الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح يضر بسمعته وبمصادقته. وكنا نأمل أن يستفيد المؤتمر من الزخم الذي أحدثته الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والاجتماع الذي عُقد لمتابعة نتائجه في تموز/يوليه ٢٠١١. والإشارة الواضحة التي خرج بها وفد نيجيريا من هذين الاجتماعين هي أن العالم قد تعب من مؤتمر عقيم لترع السلاح يدور إلى ما لا نهاية في حلقة مفرغة ككلب يطارد ذيله.

ونحن نقرب من نهاية دورة أخرى عقيمة، رغم النوايا الحسنة والجهود الشجاعة لرؤساء المؤتمر الحاليين والسابقين، تود نيجيريا أن تعرب عن خيبة أملها البالغة لأن تواضع الأداء أصبح على ما يبدو سمة دائمة للمؤتمر. إننا نشعر بالإحباط المتزايد داخل المجتمع الدولي إزاء هذا الوضع، ونحن مقتنعون بأنه ينبغي ألا يستمر إلى الأبد.

ولإعادة تنشيط أعمال المؤتمر، نرى أنه من اللازم أن تُتخذ تدابير لمراجعة عضويته وتوسيعها وتعزيز التعاون بقدر أكبر مع المجتمع المدني، والأهم ربما، أن تبدي الدول الأعضاء ما يلزم من الإرادة والالتزام السياسيين لكسر حاجز الجمود الراهن وللدفع قدماً بالمؤتمر.

وفي بيان ألقاه وفد هولندا في اجتماع المتابعة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ باسم مجموعة عبر - إقليمية تضم ٤٠ بلداً، منها نيجيريا، أكدنا أنه، إذا لم تستطع الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، تجاوز أزمته، سيتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الجمعية العامة، مواجهة الموقف والتفكير جدياً في السبل والوسائل الكفيلة بتجاوزها. وكان هذا التأكيد صائباً حينئذ ولا يزال كذلك اليوم، وتصر عليه نيجيريا.

السيد داربائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تقديري لكل جهودكم الدؤوبة فيما يتعلق بتقديم مشروع التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة وللطريقة المنظمة والمنضبطة التي ترأسون بها المؤتمر. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي في أداء مهمتكم الكبيرة.

وأود أن أنضم إلى زملائي الآخرين الذين تكلموا في الجلسة السابقة في توديع سفير مصر وسويسرا الموقرين وأتمنى للسفير بدر وللسفير فاسيل كل التوفيق في مساعيها في المستقبل. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تأييدي لبيان مجموعة الـ ٢١، كما تلاه سفير الجمهورية العربية السورية الموقر. وباعتباري شخصاً استفاد كثيراً من برنامج الأمم المتحدة للزمالكات في ميدان نزع السلاح في عام ١٩٩٨، اسمحوا لي أن أرحب أيضاً بالزملاء الموقرين المشاركين في برنامج هذا العام وأتمنى لهم كل التوفيق.

إن مؤتمر نزع السلاح، شأنه شأن أي هيئة دولية أخرى، يحتاج إلى تقييم منظم. لقد أرست الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح آلية نزع السلاح. وينبغي معالجة التحديات التي تعيق فعاليتها. وأفضل وسيلة لمعالجتها هي عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح وإصلاح الآلية برمتها. ولذلك، نؤيد التبكير بعقدها.

إن مزج ولايات المكونين للآلية الحالية، أي الهيئة التداولية والهيئة التفاوضية، أو ببساطة دمج لجنة الأمم المتحدة لترع السلاح ومؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى، دون الاهتمام بالأسباب الجذرية للمشكل، لن يساعد في تسويته وقد يعقده أكثر.

إن المؤتمر هيئة مرموقة في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف لترع السلاح ولديه سجل من الإنجازات في مجال الصكوك الملزمة قانوناً يشكل أساس النظام الدولي لعدم الانتشار وهيكله الرئيسي. ورغم أن علة وجود مؤتمر نزع السلاح هي نزع السلاح النووي، فمن المؤسف أن مساهمته فيه ضئيلة وليست بأي حال من الأحوال في مستوى توقعات

المجتمع الدولي. ولا يكمن المشكل في المؤسسة نفسها، وإنما يعود في أساسه إلى عدم وجود الإرادة السياسية لدى الأعضاء.

إن المؤتمر لا يزال الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ولا أرى أن ثمة أي هيئة بديلة بإمكانها أن تحل محله. إن تركيبته الخاصة وجدول أعماله الواسع ونظامه الداخلي الخاص خصائص تعطيه وضعاً فريداً. وندعم كل تدبير يعزز مصداقيته وحسن أدائه. وأعتقد أن تعزيز عمله لا يمكن أن يتحقق بتغيير صيغة نظامه الداخلي أو طريقته. ولا يمكن أن يتحقق بتغيير تفسيرنا لهذا النظام الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء. وتجدد الإشارة إلى أنه لم يجر التفاوض في مؤتمر نزع السلاح فقط بشأن جميع المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بموجب النظام الداخلي نفسه، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، بل تجربنا كذلك حساسية المسائل المتصلة بأمن الدول ونزع السلاح على اعتماد قواعد مماثلة في التفاوض في محافل أخرى بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وكما قلتُ في العديد من جلسات المؤتمر، يكمن جوهر مشكل الخمول الذي أصابه خلال العقد الماضي في عدم وجود الإرادة السياسية لإزالة الخطر المشترك الذي تشكله الأسلحة النووية على المجتمع الدولي وفي التلوكو في تغيير الموقف الأناني إزاء النهج النبيل المتمثل في الأمن التعاوني المستدام. و المقاومة المستمرة لأداء المؤتمر بنشاط لوظيفته المتمثلة في بدء المفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية تعود بالأساس إلى أن ولايته ليست هي الحفاظ على الوضع القائم بل التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح وبالتالي تغيير الوضع القائم. فلو أوفى المؤتمر بولايته الحقيقية من خلال التفاوض بشأن اتفاقية شاملة لإزالة الأسلحة النووية لتغير الوضع القائم ولقد من لديهم امتيازات خاصة باعتبارهم حائزين لها هذه الميزة. وبالتالي، ثمة مقاومة شرسة للوفاء بولاية المؤتمر، ولن نحقق أي إنجاز في الوفاء بولاية هذه الهيئة ما لم تتغير عقلية الاعتراف ببعض الامتيازات لحائزي الأسلحة النووية وطالما استمر منطق الحرب الباردة. وبالتالي، فليس هذا المأزق مسألة شكلية بل جوهرية؛ ولا يتصل بأي مشاكل إجرائية في المؤتمر، بل له صلة وثيقة بعدم إحراز التقدم في مجال نزع السلاح.

إن المؤتمر ليس مكاناً لمعالجة مسألة واحدة، ولا يجوز أن يمنع عدم وجود توافق الآراء بشأن نطاق التفاوض بخصوص مسألة ما الوفود من بدء المفاوضات بشأن المسائل الأخرى. ونعتقد أن الشروع مبكراً في مفاوضات داخل المؤتمر بشأن اتفاقية تحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها وتفضي إلى تدميرها نهائياً ضمن إطار زمني محدد مسألة تشكل حالياً ضرورة ملحة بالنسبة لآلية نزع السلاح. وإذا بدأنا هذه المفاوضات في المؤتمر، سيتسنى لنا أن نعالج بشكل شامل وبطريقة متوازنة جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول الأعمال وسنعيد بالفعل تنشيط أعمال المؤتمر والآلية كلها.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية القوية والمرونة القصوى من أجل بدء العمل الجوهري ومناقشة إمكانية توسيع

عضوية المؤتمر وزيادة نطاق تفاعله مع المنظمات غير الحكومية المحايدة والمجتمع المدني. والاقتراح الراديكالي المتعلق بإجراء مفاوضات خارج المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ليس ممكناً ولا مقبولاً؛ ولا يعد المؤتمر أيضاً هيئة فرعية للأمم المتحدة، ولذا فإن أي توصية تقدمها الجمعية العامة تكون ذات طابع استشاري يمكن للمؤتمر أن يتخذ القرارات الخاصة به على أساسها.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، أسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم بمناسبة توليكم لرئاسة المؤتمر. إني أؤمن أن خبرتكم وقدراتكم الثرة ستفضي بلا شك إلى نجاح أعمال المؤتمر في عام ٢٠١٢، وسيقدم وفد الصين دعمه الكامل إليكم في عملكم.

لقد ناقشنا مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر في جلستين عامتين خلال هذا العام. وأثناء المناقشات، أعرب بعض الزملاء عن خيبة أملهم إزاء حالة الجمود السائدة، ولكن معظم الدول الأعضاء قالت إنها لا تزال تثق في المؤتمر وتدعم وضعه وسلطته بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وشددت على أهمية مبدأ توافق الآراء، وقالت إنه ينبغي تعزيزه وتشجيع بدء العمل الجوهرية في المؤتمر. وفيما يلي آراء وفد الصين بشأن هذه المسألة.

أولاً وقبل كل شيء، المؤتمر هو أنسب محفل متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وفي الماضي، أبرم على غرار الهيئات التي سبقته معاهدات عديدة تشكل أركان النظام المتعدد الأطراف لمراقبة التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولديه عضوية أوسع وأكثر تمثيلاً من أي آلية، ونظام داخلي يحمي تماماً مصالح جميع الدول الأعضاء فيه. ولديه خبرة تفاوضية واسعة وأفرقة تفاوضية متخصصة. ولا تضاهيه أي آليات أخرى. وبالتالي، لا يمكن أن يستعاض عنه باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

ثانياً، من المؤكد أن التخلي عن المؤتمر ليس السبيل المناسب لحل مشاكلنا. ففي العام الماضي، جرت مناقشات حادة في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عمل المؤتمر والمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والآليات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وموقف الصين بشأن المؤتمر واضح، فنحن ندعم باستمرار وندافع عن مكانته باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وندعم قاعدته لتوافق الآراء، ونؤيد بدء عمله الجوهرية على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن. ولا نوافق على إنشاء آليات أخرى ولا على نقل الأعمال المتعلقة ببعض قضايا المؤتمر الأساسية خارجه، بما في ذلك المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا انطلقنا على هذا النحو، لن يمكننا ضمان مشاركة جميع الأطراف الرئيسية في المفاوضات، ولن نستطيع تحقيق

أهداف المعاهدة في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولن نفيذ التطور السليم والمنظم للعملية الدولية لمراقبة التسلح ونزع السلاح ككل.

وبخصوص الخطوة التالية، ينبغي أن نواصل جهودنا لإنهاء حالة الجمود في المؤتمر في أقرب وقت ممكن. ولا بد من تغيير في المقام الأول عن التركيز على سبل بدء العمل الجوهرية بسرعة. وفي مناقشاتنا السابقة والحالية، قدمت الأطراف أفكاراً مفيدة كثيرة بشأن إعادة تنشيط أعمال المؤتمر تستحق الدراسة بإمعان. ثانياً، ينبغي أن نواصل دراسة السبل الكفيلة بإنهاء حالة الجمود في المؤتمر والبحث عن حل يحظى بقبول جميع الأطراف. وخلال دورة هذا العام، اقترح الرئيس السابق للمؤتمر وممثل مصر مشروع برنامج عمل، وقدمت دول أعضاء أخرى أيضاً مقترحات عديدة بشأن هذا الموضوع وفرت لنا كلها خبرات قيّمة وأساساً متيناً للتوفيق بين آرائنا المختلفة ومباشرة العمل الجوهرية. ثالثاً، ينبغي أن ندرك تماماً الآثار التي تخلفها الأوضاع الأمنية الإقليمية والدولية على أعمال المؤتمر وأن نراعي الشواغل الأمنية المعقولة التي تواجه غيرنا، لأن ذلك من شأنه أن يوجد جواً مؤاتياً وظروفاً خارجية مؤاتية لإنهاء حالة الجمود.

إن الصين على استعداد لمواصلة تعزيز التواصل والتعاون مع الأطراف وللشعب من أجل إحراز تقدم إيجابي في أعمال المؤتمر.

السيدة جولبيرغ (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة ألمانيا على توليها رئاسة المؤتمر. وتطلع كندا إلى الرئاسة القديرة للمؤتمر على يد سعادة السفير هوفمان. ولأنني لا أود تناول الكلمة مرة أخرى في إطار البند التالي من جدول أعمالنا، اسمحوا لي أن أشير الآن بكل بساطة إلى أن كندا تشكر الرئيس على المسودة الممتازة التي أعدها لتقرير المؤتمر، التي نعتقد أنها تقدم صورة واقعية وإن كانت وردية إلى حد ما لأنشطة هذا المؤتمر في عام ٢٠١٢. ونعتقد أنها تمثل أساساً متيناً لمفاوضاتنا القادمة.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه تحية ترحيب حارة إلى الحاصلين على منح برنامج الزمالات في ميدان نزع السلاح الذين يحضرون جلستنا هذا اليوم وأن أضم صوتي إلى من أعربوا في الأسبوع الماضي عن تقديرهم لمساهمات زميلينا السابقين من مصر وسويسرا.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن المناقشات بشأن مسألة إعادة تنشيط أعمال هذا المؤتمر لا تزال مهمة ومناسبة زمنياً. وفي الجولة الماضية من المناقشات، أوضحنا آراءنا بشأن هذه المسألة وشعرنا بأن عدداً من الوفود قدم عدة مقترحات مهمة. ولاحظنا على وجه الخصوص دعوة عدد كبير من

الدول المشاركة إلى ضرورة إلقاء نظرة جيدة فاحصة على النظام الداخلي للمؤتمر لتقييم ما إذا كان ثمة مجال لتعديله لتمكين هذا المؤتمر من أداء مهمته على النحو المقصود. وستؤيد كندا بالتأكيد هذه المراجعة. كما نرحب بمقترح المملكة المتحدة المدروس الذي نعتقد أنه يستحق مزيداً من الاهتمام، كما تستحقه المقترحات التي قدمتها سويسرا في الأسبوع الماضي. وفي الوقت ذاته، تشعر كندا بخيبة الأمل لأنها لا تزال تسمع أصواتاً في هذه القاعة تصر على التهوين من عيوب الوضع الراهن أو الاعتقاد بعدم إمكانية فعل أي شيء حيال ذلك؛ وهذا ما دفعنا إلى تناول الكلمة هذا اليوم.

واقتباساً مما ورد في بيان تلاه وزير خارجية بلدي في العام الماضي أمام الجمعية العامة، ليس أكبر أعداء المؤتمر من يعربون عن القلق بشأن عجزه عن الاضطلاع بولايته ويسعون إلى تحفيز العمل فيما يتعلق بالمسائل التي اعتبرها المؤتمر مهمة. إن أكبر أعداء المؤتمر هم من يتفرجون على تدهوره البطيء ويرضون بجمود الوضع الراهن. والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا الآن ونحن ننهي دورة أخرى غير ناجحة لم نبدأ خلالها المفاوضات هو: إلى متى سننتظر أن تتغير الأمور ونعرب عن الإحباط ولا نتصرف؟

ورغم أن كندا لا تزال تعتقد أن الأغلبية العظمى من الدول في هذه القاعة ترغب في استئناف العمل الجوهري في المؤتمر، فإننا على ما يبدو لم نكتز بدعوة الجمعية العامة التي، باعتمادها قرارها ٤٤/٦٦ و ٦٦/٦٦ في العام الماضي، طلبت من المؤتمر الوفاء بولايته التفاوضية، كما أشار إلى ذلك ممثل نيجيريا الموقر. وعلينا الآن أن نتوقع أن تتناول الجمعية العامة هذه المسائل مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر وأن نفكر ملياً بموازاة ذلك في أفضل السبل للمضي في أعمالنا في عام ٢٠١٣ من أجل إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بالمسألتين العالميتين الملحتين المتمثلتين في نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد هوفمان، بما أن وفد بلدي يتناول الكلمة أول مرة خلال فترة ولايتكم كرئيس، اسمحوا لي أن أهنتكم بمناسبة توليكم لمنصبكم الكبير وأن أقول لكم إن بلدنا يدعمكم بشكل كامل في جهودكم من أجل الاضطلاع بولايتكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح.

سأختصر حتى يتاح لنا مزيد من الوقت للنظر في مشروع التقرير. وأود أن أشير إلى أن بلدنا يساند الوفود التي قالت إن السبب الرئيسي للفشل في إطلاق عملية تفاوضية في المؤتمر هو عدم وجود الإرادة السياسية. كما أود أن ألفت الانتباه إلى الحقائق التالية. إننا نقول في كثير من الأحيان إن المؤتمر وافق على عدد من المعاهدات الدولية المهمة جداً في مجال نزع السلاح. ولكننا ننسى الإشارة إلى أن المفاوضات المفضية إلى هذه المعاهدات سبقها اتفاق على أعلى المستويات. وإن كنا نتذكر كيف بدأ العمل فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، فقد سبقها اتفاق بين ليونيد بريجنيف ورئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون. ويمكن قول الشيء ذاته فيما يتعلق باتفاقية تقنيات تغيير البيئة. وسبق صياغة اتفاقية

حظر الأسلحة الكيميائية اتفاق بين ميخائيل غورباتشوف ورونالد ريغان وجورج بوش الأب. فحيثما حصل اتفاق على أعلى مستوى بين زعماء القوى الرئيسية على ضرورة وضع معاهدة محددة، انحسر دور مؤتمر نزع السلاح في الاضطلاع بهذه المهمة. أمّا بخصوص معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، فلا يوجد أي اتفاق على هذا المستوى الرفيع. وفي الحقيقة، لا يوجد اتفاق بشأن نطاق هذه المعاهدة حتى بين الخبراء الوطنيين. وهنا يكمن سبب عدم إحراز التقدم في المؤتمر. فلندع البحث في نظامنا الداخلي عن سبب الفشل.

وسأتكلم الآن، باختصار، عن المقترحات المقدمة بشأن المسائل الإجرائية. وبخصوص رأينا في المقترح الذي قدمه أميننا العام بشأن البحث عن خيارات لإصلاح المؤتمر، أود أن أقول إننا ينبغي أن نعالج هذه المسألة بقدر كبير من الحرص. إن الترتيبات الحالية لتولي رئاسة المؤتمر ديمقراطية للغاية، وتتيح لجميع البلدان المشاركة في أعمال هيئتنا التفاوضية إمكانية شغل منصب رئيس المؤتمر حسب الترتيب الأبجدي. وهذه النقطة الأولى. أمّا الثانية، فبسبب عدم الاضطلاع بالعمل الجوهري، قد يكون كثير من الأشخاص نسي ببساطة أنه، في حالة بدأنا المفاوضات، سيصبح منصب الرئيس أقل أهمية، وسيكون الشخص الرئيسي في المؤتمر هو رئيس اللجنة المخصصة المكلفة بالمفاوضات بشأن معاهدة محددة. ولن تكون فترة رئاسة هذا الشخص للجنة المخصصة محدودة، لأنه سيصبح عنصراً رئيسياً في المؤتمر. وسيقود عملية البحث عن حلول توافقية والأعمال المتعلقة بمشروع معاهدة محددة.

كما نشاطر آراء البلدان التي تقول إن نقل العملية التفاوضية خارج المؤتمر إجراء ذو نتائج عكسية، وبخاصة بدء مباحثات منفصلة بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. لقد شهدنا عملية أوتاوا وعملية أوسلو، ولكن هاتان مسألتان مختلفتان تماماً، ونعتقد أن النسخة ٣,٠ من عملية تفاوضية منفصلة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا تتوافر لها آفاق النجاح ما لم يشارك فيها المنتحون والحائزون الرئيسيون لتلك المواد.

السيدة فوغانتي (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): ونحن في المراحل الختامية من المناقشة بشأن إعادة تنشيط أعمال المؤتمر، أود أن أغتنم الفرصة لتأكيد قضية أثارها السفير دالوتو من الوفد الأرجنتيني في بيان قدمه العام الماضي بشأن الطريقة التي ينبغي أن تُصرف بها موارد هذا الحفل المالية في المستقبل.

لقد قالت الأرجنتين وقتها وهذا ما نود إبرازه في هذا الصدد إنه لا ينبغي أن تُخصّص الموارد المالية للمؤتمر في العام المقبل بغض النظر عن كيف يمكن أن يتكيف عمله في المستقبل ليعكس الوضع الراهن، وبخاصة في عام ٢٠١٣. ولا نظن أنه من المناسب تخصيص الأموال لهذا الحفل من منطلق أن الظروف الراهنة قد تتغير، وينبغي أن يكون هذا الحفل دائماً متأهباً ومستعداً لبدء المفاوضات إذا قرر أعضاؤه ذلك.

لقد أردنا على وجه الخصوص أن نسلط الضوء على هذه القضية لأنه قد يساء فهمها، وكنا حريصين جداً على التركيز على هذه المسألة باعتبارها عنصراً أساسياً من

عناصر موقفنا، الذي نميز فيه بين مزايا هذه الهيئة وعجز الدول الأعضاء الحالي عن إيجاد أدنى قاسم مشترك يمكن ترجمته إلى برنامج عمل لبدء المفاوضات الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على كلمتها. وليس لدي أي متكلمين آخرين على قائمتي ولا ألحظ أي رغبة في تناول الكلمة، واسمحوا لي إذن قبل الانتقال إلى البند التالي من جدول أعمالنا لهذا اليوم أن أقول، بشكل عام جداً، إنني أرى أننا أجرينا هذا اليوم والأسبوع الماضي جولة مفيدة للغاية من المناقشات بشأن إعادة تنشيط أعمال المؤتمر. وتعلمون، كما أصبح واضحاً جداً على ما أظن، أننا لدينا آراء جد مختلفة بخصوص تشخيص المشكل وعلاجه. ولكنني أظن أن ثمة مسألة تكاد تشترك فيها جميع الكلمات المقدمة: أننا بصدد معالجة مشكل هو جمود هذه الهيئة، وهذا أمر مؤسف للغاية. وأظن أن هذا شيء نتفق عليه جميعاً.

سأتوقف عند هذا الحد وسأنتقل الآن إلى البند الثاني من جدول أعمالنا لهذا اليوم، وهو مناقشة واعتماد التقرير السنوي وفقاً لجدول أنشطتنا المنقح. وقد عُمت سلفاً نسخة من مشروع التقرير بالبريد الإلكتروني وفي الصيغة الورقية على جميع الأعضاء والمراقبين يوم ٢٣ آب/أغسطس، وأُخبرت أنكم ستلقون نفس النسخة بجميع لغات الأمم المتحدة هذا اليوم في صناديق مراسلاتكم. ويتناول مشروع التقرير أعمال المؤتمر حتى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وهو اليوم الذي وُضعت فيه صيغته النهائية وقُدِّم إلى قسم تجهيز النصوص. ويجرّد مشروع التقرير جميع الوثائق الصادرة حتى ذلك التاريخ. ولا داعي للقول إن الأمانة ستملأ الفراغات المتعلقة في التقرير بأرقام الجلسات، وستحدّث قائمة الوثائق المقدمة بعد ٢٠ آب/أغسطس حتى نهاية دورة عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، اعلموا من فضلكم أنه لن تصدر سوى الوثائق المقدمة بحلول ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بوصفها وثائق رسمية للمؤتمر.

واعتزم أن ننظر في مشروع التقرير في جلسات غير رسمية تتاح خلالها خدمة الترجمة الفورية. وأود أن أطلب منكم أن تقدموا اليوم تعليقات عامة في إطار رسمي. وينبغي تقديم أي اقتراحات ملموسة لإدخال تعديلات على الوثيقة CD/WP.572 إلى الأمانة خطياً بحلول الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الخميس، ٣٠ آب/أغسطس. وبانتهاء وقت الدوام يوم الجمعة، ٣١ آب/أغسطس، ستعمم الأمانة تجميعاً لكل التعديلات الواردة، مع ذكر مصدرها، عن طريق البريد الإلكتروني على جميع البعثات التي قدمت عنوان بريدها الإلكتروني. وستوضع نسخة ورقية أيضاً في صناديق مراسلات البعثات. وبهذا الخصوص، طلبت مني الأمانة أن أخبركم بأن عدداً كبيراً من الرسائل الإلكترونية رجع إليها بسبب امتلاء صناديق البريد الإلكتروني المعنية. ولذا، يرجى منكم مراقبة صناديق بريدكم الإلكتروني، ويرجى في هذه الحالة من البعثات أن تقدم إلى أمانة الأمم المتحدة عنوان بريد إلكتروني بديل. وينبغي أيضاً من فضلكم أن تبلغوا الأمانة مباشرة وخطياً بأي تعديلات تحريرية وبأي حالات تباين في نسخ مشروع التقرير. بمختلف اللغات.

وسنبداً الآن النظر في مشروع التقرير. والكلمة لأصحاب البيانات العامة، وأدعوكم أيضاً إلى الإشارة، إن شئتم، إلى المواضيع التي ترون فيها ضرورة إدخال تعديلات. غير أنه يرجى عدم الخوض الآن في مسائل الصياغة. ويكفي الإشارة إلى بعض الفقرات أو المسائل التي قد تحتاج إلى تعديل من وجهة نظركم. ولكم الكلمة.

أرى مثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): لقد سبق لوفد الجزائر أن أشار إلى هذا الموضوع، ويود أن يكرر الإعراب عن شكره لواضعي مشروع التقرير، الذي يعكس في معظمه ما أُنجِز خلال دورة عام ٢٠١٢ والعمل المضطلع به فيما يتعلق بمختلف المسائل وإطار المناقشات التي وفرت نقطة انطلاقنا في هذه الدورة.

غير أن وفد الجزائر يود أن يشاطركم بعض الملاحظات العامة الأولية بشأن بعض الفقرات التي تحتاج، في نظرنا، إلى إعادة صياغة لكي نستطيع التوصل إلى اتفاق.

وأول هذه الفقرات هي الفقرة ٥، وبخاصة الطريقة التي عُرضت بها رسالة الأمين العام. إننا نود أن يتحسن النص ليعطي نظرة إيجابية عن أنشطة مؤتمر نزع السلاح ومناقشاته بشأن ما يتوقعه منه المجتمع الدولي خلال دورة عام ٢٠١٢.

والثانية هي الفقرة ١٢، وتحديد الفرع دال منها المتعلق بجدول الأعمال وبرنامج عمل دورة عام ٢٠١٢. وتتعلق ملاحظتي بالطريقة التي عُرضت بها مقترحات أعضاء مؤتمر نزع السلاح وجهودهم ومشاوراتهم المتصلة ببرنامج العمل. ويبدو لنا أن هذه العناصر أُدرجت في هذه الفقرة وكأنها نشاط واحد أُنجِز خلال جزء محدد من العام، أي خلال فترة المداولات التي جرت بشأن المقترح الذي قدمته مصر. ويرى وفد الجزائر أن المناقشات والمشاورات بشأن برنامج العمل كانت تجري منذ بداية الدورة. وقد قدمت الوفود عدة اقتراحات، كما قلنا سابقاً في بياننا.

واستمعنا باهتمام لمقترحات من يدافعون عن فكرة برنامج عمل مبسط. وكرر عدد لا بأس به من الوفود دعمه للوثيقة CD/1864. وعالجت الوثيقة التي اقترحتها إكوادور وأشير إليها في الفقرة ٢٦ من مشروع التقرير أيضاً مسألة برنامج العمل. ولذلك، نطلب أن نحاول في نص هذا الفرع المتعلق ببرنامج العمل إعطاء لمحة عامة عن جميع المناقشات التي جرت بشأن هذا البرنامج. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير أيضاً إلى ورقات العمل المقدمة، بما في ذلك الوثيقة التي قدمتها مصر.

وتشير الفقرة ١٧ إلى جدول الأنشطة الذي قدمته إثيوبيا خلال فترة رئاستها لمؤتمر نزع السلاح. ونود أن يوضح وضع هذه الوثيقة وأن يشير النص إلى أنها مبادرة أُتخذت تحت مسؤولية الرئيس، بالتشاور مع الرؤساء الآخرين.

ويتعلق الفرع زاي بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. وقد عولج هذا الموضوع أيضاً طوال الدورة في شتى البيانات التي سمعناها، وعالجه عدد من الوفود. ولهذا السبب، لا نريد أن يكتفى بتناول المشاورات المتعلقة بهذه المسألة في سياق جدول الأنشطة الذي قدمه الرئيس، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير كذلك إلى ورقة العمل التي اقترحتها إكوادور.

وأنتقل الآن إلى الفقرة ٢٧. فرغم أن رئيسي مؤتمر نزع السلاح لم يدعوى في الواقع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى أن يعد وثائق موجزة بشأن الأنشطة المضطلع بها في المؤتمر وبشأن المواضيع التي نوقشت، فإننا نحبذ الإشارة ببساطة هنا إلى أن رؤساء المؤتمر، وعلى وجه التحديد السفيران المذكوران، أي سفير فنلندا وسفير فرنسا، قدّما بيانات استهلاكية استندت إلى الوثائق التي طلباً من المعهد إعدادها.

وهذا بالأساس كل ما في الأمر. وقدم رئيس الدورة الإثيوبي فقرة أخرى بخصوص جدول الأنشطة. ويُستحسن تحسين صياغتها لمنع أي احتمال بأن يظن القراء أن مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر بند في جدول الأعمال. ولن نقترح الآن صياغة جديدة وسنقوم بذلك لاحقاً؛ ولكننا ينبغي أن نميز بين بنود جدول الأعمال التي تُنظر فيها في إطار جدول الأنشطة والمناقشات المتعلقة بهذه الوثيقة التي أتاحت للوفود فرصة للتعليق على مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر. فمن الضروري التمييز بين المسألتين، أي فصل بنود جدول الأعمال عن مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، هذه بعض الملاحظات الأولية بشأن مختلف فروع التقرير التي أراد وفد الجزائر إبلاغها إلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح في إطار رسمي. ووفد الجزائر مستعد لدعمكم في مسعاكم لضمان أن يستطيع المؤتمر في أقرب وقت ممكن اعتماد تقرير يحظى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على كلمته وأتطلع إلى التعديلات التي ستُقدّم خطياً إلى الأمانة بحلول يوم الخميس، كما قلت منذ لحظات.

أرى أن ممثل مصر قد طلب تناول الكلمة. تفضلوا، سيدي، لكم الكلمة.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نشكركم على مشروعكم لتقرير مؤتمر نزع السلاح. وأعرف أنه ليس في نيتكم أن نناقش الآن أي مسائل ترد في التقرير. لكن أجدني مضطراً، وقد باشرنا عملية تقديم ملاحظات بشأن فقراته، للرد على زميلي العزيز من الجزائر فيما يتعلق بما قاله بشأن الوثيقة CD/1933/Rev.1. وأود فقط أن أذكره بأنها تختلف في وضعها عن غيرها من الوثائق المقدمة خلال دورة عام ٢٠١٢. لقد طُرح هذا المقترح لبرنامج العمل، وحصل تحرك لاتخاذ قرار بشأنه، ولم يُتخذ بسبب الاعتراض عليه؛ وأعني أننا لم نتوافق عليه. ولم تُطرح قط أو تُقدّم أي مقترحات أخرى

لبرنامج العمل، وينبغي إبراز هذه المسألة. وقصد زميلي الجزائري هو أن التقرير ينبغي أن يعكس الواقع. وحتى يكون كذلك، يجب علينا أن نشير إلى أنه قدّم مقترح لبرنامج العمل وأُخذ إجراء بشأنه.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشكركم وفد الهند على تعميمكم لمشروع للتقرير السنوي للمؤتمر لعام ٢٠١٢، وفقاً للمادة ٤٤ من نظامنا الداخلي. لقد استمعنا بقدر كبير من الاهتمام لملاحظاتكم بشأن هذا الموضوع في جلستنا الماضية. ويتطلع وفد بلدي إلى اعتماد التقرير بسلاسة وبسرعة.

سيدي الرئيس، أشرت في الأسبوع الماضي إلى أن تقارير المؤتمر السنوية واقعية وتعكس النشاط والعمل الجاري داخل المؤتمر. وأود أن أشير إلى أن تقارير المؤتمر السنوية ذات صيغة ونسق أصبحا تقليديين. وتُقدّم هذه التقارير إلى الجمعية العامة، التي تنتظر فيها في إطار بند تقليدي من جدول أعمالها يتعلق باستعراض تنفيذ توصيات ومقررات دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح التي أعطت للمؤتمر صفة المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونتفق مع ما قلتموه بشأن سبيل المضي قدماً في مسار وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة المهمة. وتتطلع إلى إجراء المشاورات التي قلتم إنكم ستعقدونها في إطار غير رسمي بشأن نص التقرير. وسنقدم لتحسين مشروع التقرير بعض الاقتراحات التي لن نخوض فيها الآن؛ ولكننا نعتقد أن المشروع نفسه يوفر أساساً جيداً لإحراز التقدم. ونأمل أن تتمكن من العمل سوياً من أجل اعتماده بتوافق الآراء في أقرب الآجال.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أستاذكم أولاً لأخبر الأمانة من خلالكم أن معظم أعضاء الوفود يلاقون كثيراً من المشاكل في الوصول إلى قاعدة البيانات الإلكترونية على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وبخاصة الموقع الشبكي المتعلق بزرع السلاح. نحصل على الوثائق أحياناً، ويتعطل أحياناً أخرى؛ أظن أن ثمة خللاً ما. وخلال مرحلة صياغة التقارير على وجه الخصوص، من المفيد جداً للوفود الصغيرة أن تتمكن من الاطلاع على الوثائق على الموقع الشبكي عوض حملها من مكان إلى آخر. وبالتالي، نطلب من خلالكم من الأمانة أن تنظر في المسألة. فقد يتعلق الأمر بعطب تقني بسيط يمكن التغلب عليه. ونود أيضاً أن نشيد بالخدمة التي تقدمها الأمانة؛ إنها ذات فائدة كبيرة وإن الأمانة ترعى موقعاً شبكياً جيداً للغاية.

وبخصوص المسألة المطروحة على وجه التحديد، أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكركم على تقديم مشروع التقرير في وقت مناسب جداً. وكما وعدتم، فقد التزمت بجميع الآجال التي حددتموها في هذا الصدد، وندرك مدى جدية العمل الذي قام به وفد بلدكم في إعداد التقرير. ونعتقد أنه أساس جيد للمضي قدماً، ولن نخوض الآن، كما قلتم، في أي مسائل تتعلق بالصياغة، وسنكتفي بتكرار بعض المسائل المبدئية في ممارسة صياغة التقارير التي

تطورت. وتوقعات الأعضاء فيما يتعلق بالتقرير أنه ينبغي أن يكون واقعياً ويتبع الممارسة والهيكل السابقين، على النحو الوارد في النظام الداخلي. وأود فقط أن أضيف كلمة تحذير هنا. لقد أظهرت هذه المناقشة بشأن إعادة تنشيط أعمال المؤتمر طبعاً أنه توجد آراء متباينة بشأن كيفية تنشيط أعمال المؤتمر. وقد قلتم عن حق إنه يوجد قلق في هذه القاعة بشأن حالة المؤتمر؛ ولكنني، في نفس الوقت، لا أرى توافقاً في القاعة بشأن كيف ينبغي أن يُعكس هذا الشعور بالقلق أو يُبلَّغ إلى الجمعية العامة.

ونصبحنا الآن نَعُدُّ عملية صياغة التقرير بمحاولة إقحام آرائنا وميولنا الخاصة في هذه العملية التي يفترض أن تعكس الواقع، بل أكاد أقول، الحالة الصحية. وفي هذا السياق، أحث وأطلب على وجه الخصوص أن تتفادى إعطاء أحكام تتعلق بالقيمة واستعمال النعوت. إن هذه المسألة ستسهل مهمتنا كثيراً وسنستطيع الانتهاء بسرعة فائقة. ولا بد من أن أشيد مرة أخرى بالعمل الممتاز الذي قام به وفد بلدكم، وأنا أعلم أنه كان عملاً كثيراً. ونود أن نشيد بقدرتكم المذهلة على الجدية في العمل؛ ونحن ندرك أن مشروع التقرير كتبه بكامله الوفد الألماني. إنه أساس ممتاز للمضي قدماً، ونحن رهن إشارتكم. ونتطلع إلى صياغة سلسلة للتقرير، وأشكركم مرة أخرى سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلمته. وبخصوص المسألة الأولى، سأطلب بالفعل من الأمانة أن تنظر في مشكل الوصول إلى الموقع الشبكي، كما أضم صوتي إليكم في شكر موظفيها على العمل الجيد الذي يقومون به فيما يتعلق بالموقع الشبكي. وفي الحقيقة، واجهتُ بنفسني هذه المشاكل. وكنت دائماً أظن أنني المخطئ، ولكنني أرى الآن أن آخرين واجهوا نفس المشكل على ما يبدو. ثانياً، لقد عملنا جيداً معاً، الأمانة والرئاسة، فيما يتعلق بصياغة مشروع التقرير، ومن المبالغة بالتأكيد القول بأنه كُتِبَ بكامله من قبل الرئاسة؛ لقد كانت العملية جهداً تعاونياً جيداً مع الأمانة.

أرى أن ممثل جمهورية إيران الإسلامية طلب تناول الكلمة.

السيد دريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري العميق لجهودكم في إعداد مشروع هذا التقرير، الذي يشكل حقاً أساساً جيداً لمزيد من التفاوض، ونقدر فعلاً جهدكم وجهد وفد بلدكم.

وكما قلتم بحق، نختلف في تشخيص ومعالجة المشكل في هذا المؤتمر. وإذا سمحتم لي، سأضيف أننا نختلف أيضاً في تصوير المشكل. وبالتالي، قد تعتبر بعض البلدان التقرير صورة وردية، في حين قد تعتبر أخرى جزءاً منه سلبياً للغاية وضرباً من المبالغة في تصوير المشاكل الراهنة. وأعتقد أن ما يمكن أن نفعله هو ما دأبنا عليه سابقاً: أن نجري مشاوراتنا وأن نجري مزيداً من المفاوضات للخروج بنص يقبله الجميع ويعكس الوضع الراهن في المؤتمر. وفي هذا الصدد، نؤكد لكم تعاون وفد بلدنا الكامل. إني أعتقد أن زميلنا من الجزائر أثار قضية قد تكون جوهر المشكل الذي نواجهه؛ وقد تكون لدينا بعض الاقتراحات بشأن الفقرات ٥

١٥ و ١٧ و ٢١ و ٢٢. وسنقدم الصيغة الدقيقة لاحقاً بحلول الموعد النهائي الذي اقترحتموه، ونأمل أن نتمكن من التقيد بذلك الموعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفترض أنه من مصلحة الجميع التقيد بالمواعيد النهائية، إنكم إذن على بينة من التعديلات التي ستأتي؛ وهذا يجعل عملنا الجماعي أسهل.

أرى أن ممثل الاتحاد الروسي طلب تناول الكلمة.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يشكركم والأمانة على العمل الذي قمتم به فيما يتعلق بإعداد مشروع التقرير. وإن جاز لنا أن نصف الألوان التي كُتِبَ بها هذا التقرير، سأقول إنه مكتوب بالأبيض والأسود والأبيض ويعكس الحقائق. وبالتالي، يمكنني أن أقول إننا مستعدون لدعم تقريركم بصيغته الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. في الحقيقة، شعرتُ ببعض القلق عندما قُلت "الأبيض والأسود" لأنه بدا لي أن ذلك يعني أنه شديد الصرامة، ولكن الحقيقة أن المداد أسود والورق أبيض وهذا شيء صحيح تماماً. وأشكركم، طبعاً، لأنكم توافقون على التقرير أو تقبلونه كما هو.

أرى أن ممثل هولندا يطلب تناول الكلمة.

السيد فان دن إيجسل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، شكراً لكم وللأمانة على العمل الجاد الذي أفضى إلى مشروع هذا التقرير والذي أرى أنه مسعى صادق وجدي لوصف ما قمنا به هذا العام. لقد تكلمت وفود كثيرة عن ضرورة صياغة تقرير واقعي، وأتفق معها؛ ولكن الواقعة الرئيسية في دورة هذا العام هي في نظري أن المؤتمر لم يستطع مرة أخرى إحراز تقدم فيما يتعلق بوضع برنامج عمل. وإذا تكلمنا عن الحقائق، فهذه حقيقة ينبغي عكسها. وأتفق مع زميلي من كندا الذي قال في وقت سابق إنه، إذا جاز توجيه النقد لهذا التقرير، فلأنه كُتِبَ بعبارات وردية جداً. وأعتقد أنه يمكننا أن نعالج بعض العناصر المذكورة لإعطاء صورة أفضل ووصف حقيقي للوضع الراهن. وأقصد الفقرة ٥، على سبيل المثال، أو الفقرة ٧. وسمعتُ بعض الزملاء يصرون على أنه ينبغي إعطاؤها نبرة إيجابية، وهو ما أجد صعوبة في فهمه. وأعني أنني، إن كنتم تتكلمون عن الحقائق، أستصعب هذا الأمر نوعاً ما. وأرى أننا ينبغي أن نكون واضحين وواقعيين بخصوص ما يقع، كما قال جميع من زاروا المؤتمر. وفي رأيي، تكلم كثير من الشخصيات الزائرة عن قلقها بشأن المؤتمر، وأملّي أن نعكس ذلك. وباختصار، سيدي الرئيس، أشكركم جزيلاً. وقد نقدم بعض الاقتراحات، ولكنني أعتقد أنه من المهم أن نصور وضعنا بتراهة ولا بد، للأسف، من أن أقول إن الحالة ليست وردية للغاية. ليس ذلك ما أود قوله، ولكن هذه هي حالتنا، وأعتقد أنه من العدل أن نعكسها.

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): توفيراً للوقت، سأختصر ملاحظاتي ما دمنا في مرحلة التعليقات العامة فقط. ولا بد أن أقول إن عاصمة بلدي تشيد بالرئاسة والأمانة لجهدهما التعاوني في صياغة ما نرى أنه مشروع تقرير أول رائع جداً. وأتصور، بحكم تعليقات زملائي حتى الآن، أننا سنجري بعض المناقشات الإضافية بشأن هذه المسألة، ولكننا نعتقد أساساً أنكم وضعت مشروع وثيقة جيدة جداً. وتكلمنا عن النظام الداخلي والتقارير الواقعية. والواقع أن هذا سيكون تقريراً توافقياً قد نقضي الأسبوعين أو الأسابيع الثلاثة المقبلة في الجدل بشأنه وننتهي ربما بشيء أقل بكثير مما هو معروض علينا حالياً، وهذا هو المبدأ المحدد لموقفنا حالياً. وأتصور أن عاصمة بلدي ستعاطف نوعاً ما مع ملاحظات زميلنا المصري، وأعتزم أن أراجع عاصمة بلدي وأطلب تعليمات إضافية، ولكني لا يمكن أن أقول إنه ستحصل نتيجة معقولة وهذه الوثيقة تستلزم ثلاثة أسابيع أخرى من النقاش وكثيراً من الجلسات غير الرسمية بشأن تفاصيلها القانونية، من قبيل تلك التي تحمّل وطأها كثير منا العام الماضي. وإن شئنا أن نتعمق أكثر، سأقول إنه يوجد قليل من النقص في الحقائق، وبخاصة فيما يتعلق بالكيفية التي خضنا بها مناقشة الفقرة ١٥ أو الكيفية التي يصور بها مشروع التقرير الحالي الفقرة ١٥. وقد أشار زميلنا المصري أيضاً إلى ذلك، ولكني لا أعتقد أن عاصمة بلدي مقتنعة بأننا ينبغي أن نحكي ما سلف بمخافيره. وما أدعو إليه زملائي الآن هو أن نضع في الاعتبار أن ٩٠ إلى ٩٥ في المائة مما أُنجِز جيد بما يكفي لهذه العملية، وأنا ينبغي أن نركز على المداولات المهمة للغاية التي تنتظرنا في نيويورك.

وسن عقد جلسة عامة أولى في الأسبوع المقبل لمناقشة هذه المسألة مرة أخرى في سياق رسمي حيث يمكنكم تقديم ملاحظات عامة إضافية. ولكنني أعتزم رفع الجلسة العامة بسرعة؛ ويتوقف ذلك على سيرها، ولكن هذا ما أنويه. وسنبداً الصياغة الفعلية على أساس التعديلات المقدمة بشكل غير رسمي مباشرة بعد رفع الجلسة الرسمية. وستتاح خدمة الترجمة الفورية؛ ولكن، وكما تعلمون فيما يتعلق بالجلسات غير الرسمية، لن تُعد أي محاضر شفوية، وهو ما سيسهل مأموريتنا على ما أعتقد. وسنرى حينها كيف تسير الأمور. وإن اقتضى الأمر ذلك، سن عقد جلسات إضافية، ربما بعد الزوال، في إطار فريق عامل. ومرحباً بكل شخص يرغب في الحضور، وسنمضي على هذا النحو. وبهذا أرفع جلسة هذا اليوم وإلى اللقاء في الجلسة العامة المقبلة في الأسبوع القادم، يوم الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحاً.

لقد أُخبرْتُ للتو أن الأمانة تدعوكم إلى أن ترسلوا تعديلاتكم بحلول منتصف النهار يوم الخميس عوض الساعة الثالثة بعد الزوال، وذلك لمساعدتها في إعداد تجميع لكل التعديلات. وبهذا تنتهي جلسة هذا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.